

1999/12/25

. ميلادي:

القبس (1992 كلمة)

المصدر:

15

تقرير الشال. يعلق على الاحداث المحلية في 99. تعيين ناصر صباح الاحمد مستشارا للرئيس الحكومة يعكس رغبة في التغيير. المستقبل الكويتي افضل من الحاضر. باربعة شروط

العنوان:

النص:

تناول تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي اهم احداث عام 99 فقال انه من المتوقع ان القطاع النفطي والذي يساهم مع مكرراته بنحو 36 % (48% عام 97) من حجم الناتج المحلي الاجمالي كما في عام 98 قد قاد الاقتصاد الكويتي في عام 99 الى نمو اسمي كبير، ومن المتوقع له طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ان يبلغ 19 %، وكان الناتج المحلي الاجمالي الاسمي قد انخفض في عام 98 بنحو 7.16 % مقارنة بعام 97 ليبلغ 7671 مليون دينار كويتي، واذا قبلنا تقديرات صندوق النقد الدولي فانه من المحتمل ان يبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي في عام 99 نحو 9128 مليون دينار كويتي وسوف يعتمد اتجاه النمو وحجمه على التطورات في السوق النفطية، فاذا صدقت التنبؤات باستمرار تماسك اسعار برميل النفط عند مستوى في حدود العشرين دولارا اميركيا في المتوسط، فمن المتوقع استمرار النمو الاسمي الموجب في عام 2000 وان كان بمعدلات ادنى من مستوى عام 99. وشهد عام 99 تطورين نفطيين رئيسيين، الاول هو نجاح اوبك في عقد اتفاق لتخفيض انتاجها بنحو 7181 مليون برميل يوميا، اضافة الى تخفيض بنحو 2900 مليون برميل يوميا من دول منتجة

خارجها وذلك بدءاً من شهر ابريل
الماضي، والثاني ظهور دلائل قوية على
تعافي اقتصادات آسيا شاملة اليابان
ومع التضيق على جانب عرض النفط
والتمدد في جانب الطلب عليه، تضاعفت
اسعار النفط ما بين ربع السنة الاول
وربعها الرابع، وهي فترة قصيرة لا
تسمح نظرياً بامتصاص مجمل فائض
المخزون مما يدعونا الى الاعتقاد بان
منحنيات العرض والطلب لا تعطي تفسيراً
كاملاً لحركة اسعار النفط وان ظلت
عنصراً مؤثراً جداً في حركتها، والخفض
الجديد في انتاج النفط لاوبك اضيف الى
خفضين آخرين احدهما بحجم 1.245 مليون
برميل يوميا والثاني بحجم 1.355 مليون
برميل يوميا في مارس ويونيو من عام
98، ولكنهما لم يأتيا بالنتائج
المرجوة في ذلك الوقت لتزامنها مع
اوضاع اقتصادية متردية وتحديدا في
آسيا، وبلغ معدل سعر خام مزيج برنت
لعام 99 وحتى تاريخ 9/12/99 نحو 17.9
دولارا اميركيا للبرميل من معدل بلغ
نحو 12.7 دولارا اميركيا للبرميل لعام
98، وبلغ معدل سلة خامات اوبك نحو 517
دولارا اميركيا للبرميل من نحو 312
دولارا اميركيا للبرميل، ومعدل خام
الكويت نحو 716 دولارا اميركيا
للبرميل من نحو 311 دولارا اميركيا
للبرميل وخلال الفترة نفسها، وستشهد
بداية عام 2000 جدلاً في مجلس الامة حول
الاستعانة بشركات نفط اجنبية في قطاع
الانتاج النفطي ضمن نوايا الحكومة
مضاعفة مستوى الانتاج في حقول الشمال
والغرب من 450 الف برميل يوميا الى
900 الف برميل يوميا، وسيشهد ما تبقى
من العام احتمال نقاش تفصيلي قد
يترتب عليه عودة شركات النفط الاجنبية
الى العمل في الكويت بعد غياب دام
ربع قرن من الزمن

الموازنة العامة
واقر مجلس الامة الكويتي الجديد مرسوم
قانون الموازنة العامة للدولة للسنة
المالية 99/2000 بتاريخ 3/8/99 وكانت
الحكومة قد اصدرت المرسوم بقانون خلال
فترة الحل الدستوري لمجلس الامة، وبلغ
حجم تقديرات مصروفات الموازنة نحو
4250 مليون دينار كويتي او اقل بنحو
2.5 % من تقديرات موازنة السنة
المالية الفائتة، وقدرت الايرادات
بنحو 2224 مليون دينار كويتي منها نحو
1761 مليون دينار كويتي ايرادات نفطية
قدرت على اساس 10 دولارات اميركية
سعرا لبرميل النفط الكويتي وحصه
انتاج تبلغ 8361 مليون برميل يوميا،
وعليه بلغ رقم العجز الافتراضي نحو
2026 مليون دينار كويتي، وكان العجز
الافتراضي للسنة المالية 98/99 قد قدر
بنحو 1919 مليون دينار كويتي، ولكن
عجز الموازنة الفعلي من واقع
الحسابات الختامية للدولة بلغ 1242
مليون دينار كويتي، وعند المستوى
الحالي لاسعار النفط او حتى دونه
ببضعة دولارات، من المتوقع ان تحقق
موازنة عام 99/2000 فائضا لاول مرة منذ
عام 96/1997، والعامل الحقيقي في
تحقيق ذلك الفائض ليس سياسات الاصلاح
المالي، ولكن ارتفاع اسعار النفط
الدين العام
وبلغ الدين العام الحكومي كما في
نهاية اكتوبر 99 نحو 14264 مليون
دينار كويتي وهو ادنى بقليل جدا من
مستوى نهاية ديسمبر من العام الفائت
البالغ نحو 4271.5 مليون دينار كويتي
او بنحو 7.4 ملايين دينار كويتي اي انه
حافظ على الاتجاه الهبوطي منذ شراء
محافظ قروض البنوك بعد نفاذ المرسوم
بقانون رقم 32 لعام 92 في مايو من

العام نفسه واصدار سندات المديونيات الصعبة، ولم يطرأ اي تعديل على قانون 93/41 الخاص بالمديونيات الصعبة خلال عام 99 بعد ثلاثة تعديلات في الاعوام 94 و95 و98 ولكن يشاع ان لجنة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي قد اقترحت القبول بمبدأ السداد العيني للقسطين المتبقين والمستحقين في 6 مارس و6 سبتمبر من عام 2000. التخصيص واقف وتوقفت تقريبا جهود التخصيص في البلد خلال العام باستثناء نحو 10 ملايين دينار كويتي خاصة بمؤسسة الكويت للخدمات التعليمية، اذ توقفت الهيئة العامة للاستثمار عن بيع اسهم الحكومة في الشركات المساهمة ربما مراعاة لاوضاع سوق الكويت للاوراق المالية الذي مر بعام ضعيف النشاط هو الثاني على التوالي، وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد باعت نصف محفظة الاسهم الحكومية بقيمة بلغت نحو 1019 مليون دينار كويتي في الفترة ما بين سبتمبر من عام 94 وما زال مشروع تخصيص اي من أنشطة قطاع الخدمات الحكومية مثل جانب من نشاط وزارة المواصلات او الخطوط الجوية الكويتية او شركة النقل العام او خدمات الصحة والتعليم متعثرة لاعتبارات سياسية اجتماعية، وما زال مشروع قانون التخصيص في ادراج لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الامة منذ اربع سنوات سبقتها اربع سنوات في اعداده، وقد يشهد عام 2000 تمرير قانون الاستثمار الاجنبي المباشر وقانون الاستثمار الاجنبي غير المباشر مع لائحتهما التنفيذية، اما القانونان وضوابطهما فقد يعجلان في استكمال البنية التحتية لاعادة التوازن ما بين

القطاعين العام (75% من الناتج المحلي الاجمالي) والخاص تداول الاسهم

وسجلت حركة تداول الاسهم في سوق الكويت للاوراق المالية حتى نهاية دوام يوم الاربعاء الموافق 99/12/22 تراجعاً اضافياً انعكس على جميع مؤشراتهما اي المؤشر العام للاسعار وكل من قيمة التداول وكميته وعدد صفقاته، وذلك ما سنعرض له تفصيلاً في تقرير الاسبوع المقبل، وسجل مؤشر الشال انخفاضاً بلغ نحو 2،7 نقاط او 4،5 في المائة منذ نهاية العام الفائت، بينما بلغت قيمة التداول نحو 1824 مليون دينار كويتي او ما يعادل 8،23 في المائة من حجم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي في عام 98، وانخفض المعدل اليومي لقيمة التداول الى 5،7 ملايين دينار كويتي من نحو 4،13 مليون دينار كويتي في عام 98 فاقدًا نحو 0،44 في المائة وبلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 9402 مليون سهم بمعدل يومي بلغ 9،38 مليون سهم منخفضاً من نحو 8،55 مليون سهم في العام الفائت وفاقدًا 3،30 في المائة، وكذلك بلغ عدد الصفقات نحو 4،210 آلاف صفقة بمعدل يومي بلغ 869 صفقة منخفضاً من نحو 1394 صفقة وفاقدًا نحو 7،37 في المائة

صرف الدينار واستقرت معظم المؤشرات النقدية، اذ ظل سعر صرف الدينار الكويتي رغم الضغوط ثابتاً تقريباً تجاه الدولار الاميركي عند معدل سعر للربع الثالث من عام 99 بلغ 15،305 فلوس لكل دولار اميركي منخفضاً من نحو 79،304 فلوس لمعدل عام 98 وبعد تخفيض سعر الخصم بنحو 50،0 نقطة من نحو 50،7 في المائة

الى نحو 7 في المائة في عام 98 خفض
بنك الكويت المركزي سعر الخصم خلال
عام 99، بربع نقطة فقط ليبلغ 75،6 في
المائة وظل عرض النقد (M2) شبه ثابت
ما بين نهاية عام 98 عندما بلغ 7557
مليون دينار كويتي، ونهاية الربع
الثالث من عام 99 عندما بلغ 7586
مليون دينار كويتي وتشير بيانات بنك
الكويت المركزي الى ان اسعار
المستهلك - البديل لاحتساب معدلات
التضخم - قد ارتفع من 5،199 نقطة -
1978 = 100 نقطة - في نهاية عام 98 الى
نحو 4،203 نقاط في نهاية الربع الثاني
من عام 99 او بنحو 2 في المائة او
نحو 9،3 في المائة لو احتسب على اساس
سنوي وهو اعلى معدل ارتفاع بما في
ذلك عام 96 عندما بلغ نحو 6،3 في
المائة ولا بد من مراقبته مع زيادة
اسعار النفط الاخيرة
التجارة الخارجية
ولا تتوفر بيانات حديثة حول معاملات
الكويت الخارجية باستثناء ارقام
التجارة السلعية، وتشير ارقام تجارة
الكويت السلعية الخارجية الى ارتفاع
كبير في الفائض التجاري، اذ بلغ حتى
نهاية الربع الثالث نحو 759 مليون
دينار كويتي بعد ان كان نحو 285
مليون دينار كويتي لكامل عام 98
وبلغت قيمة صادرات الكويت في الاربع
الثلاثة الاولى من العام 99 نحو 2489
مليون دينار كويتي، منها نحو 2242
مليون دينار كويتي صادرات نفطية،
وبلغت قيمة صادرات الكويت في كامل
عام 98 نحو 2912 مليون دينار كويتي،
منها 2582 مليون دينار كويتي قيمة
الصادرات النفطية وبلغت قيمة واردات
الكويت في الاربع الثلاثة الاولى من
العام نحو 1730 مليون دينار كويتي او

نحو 2300 مليون دينار كويتي لو حسبت
على اساس سنوي وستكون اعلى في الواقع
مقابل نحو 2626 مليون دينار كويتي
لكامل عام 98

حدثان هامان

وعند مراجعة احداث العام، لا بد من
الاشارة الى حدثين هامين متعلقين في
جانب الادارة العامة، ففي 99/5/4 تم حل
مجلس الامة حلا دستوريا وعاد بانتخابات
عامة بعد شهرين وبتكوين افضل قل فيه
عدد ما يسمى بنواب الخدمات، وخلال
فترة الحل تمت ادارة البلد من خلال
لجنة وزارية رأسها النائب الاول لرئيس
الوزراء، وتمت الاشارة الى نجاح
تجربتها في كلمة رئيس مجلس الوزراء
بعد تشكيل الحكومة الجديدة، واستمرت
الحكومة الجديدة تدار من قبل نائب
رئيس الوزراء، واهتمت بالحكومة جدا
في احداث تغيير في منصب رئيس مجلس
الامة وهو هدف قصير الامد وحققته،
ولكنه انعكس على تشكيلها الذي لا يمكن
في تقديرنا ان يحقق اهداف الاصلاح
متوسطة وطويلة المدى ففي الحكومة
حقائب ثابتة لا تحكمها الكفاءة
بالضرورة وتحمل متناقضاتها وصراعاتها
الى داخل الحكومة، وفيها فريق جاء
بغرض حسم صراع انتخابات رئاسة المجلس
وله متطلباته المخالفة للنهج الاصلاحى،
وله تناقضاته مع فريق ثالث داخل
الحكومة جاء لاثبات جدية الحكومة في
الاصلاح ونوايا التغيير وذكرنا رأيا
بعد تشكيل الحكومة بهذا المعنى، ولعل
التطورات والاحداث اللاحقة اكدت ذلك
الرأى، ويبدو ان الحكومة تعرف انها
تعيش هذا الوضع المتناقض داخلها مما
اضعفها كثيرا، وحصيلة نقاشاتها في
مجلس الامة تعطىها ما يكفي من
استنتاجات

ولعل استدعاء الشيخ ناصر صباح الاحمد لكي يتولى مهمة المستشار الخاص لرئيس الحكومة رغم ما بينهما من خلاف معلن ورغم النهج المعلن والمعارض لنهج الحكومة التقليدي من قبله، يعطي مؤشرا على رغبة في تغيير اداري جوهري ولان السلطة التنفيذية هي اقوى واكثر السلطات تأثيرا بحكم نفوذها على الامن والاعلام والمال ودورها التاريخي، فان مؤشرا من هذا النوع يعطي املا ولو حذرا بوجود رغبة حقيقية في الاصلاح وان تبع ذلك في اي وقت العام 2000 تغيير جوهري ومنهجي مبني على رؤية واضحة وفي السلطة التنفيذية اي الحكومة واذا تزامن هذا التغيير مع 4 شروط هي: انفراج مالي نتيجة استمرار قوة اسعار النفط، تطوير البنى التشريعية، انفتاح مبرمج ومدروس على القطاع الخاص المحلي والاجنبي، تهيئة للبلد للتعامل مع اسقاطات العولمة فهناك احتمال ان يكون المستقبل افضل من الحاضر

الاداء الاسبوعي لسوق الكويت للاوراق المالية
كان اداء سوق الكويت للاوراق المالية خلال الاسبوع الماضي اكثر نشاطا من الاسبوع الذي سبقه، حيث ارتفعت جميع مؤشراتته الرئيسية وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول الاربعاء الماضي نحو 40،140 نقطة وبارتفاع بلغ 3،1 نقطة او ما يعادل 9،0 في المائة عن اقفال الاسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ 2،7 نقاط او ما يعادل 4،5 في المائة عن نهاية عام 98 وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها خلال الاسبوع 15 شركة في حين انخفضت قيمة 11 شركة ولم تتغير 17 شركة اخرى من تلك المشمولة بالمؤشر مقارنة بقيمتها في الاسبوع الذي سبقه

وبلغ اجمالي قيمة الاسهم المتداولة نحو 33,27 مليون دينار كويتي بمعدل يومي بلغ نحو 47,5 ملايين دينار كويتي وبارتفاع بلغت نسبته 51,12 في المائة عن معدل الاسبوع الذي سبقه، كذلك بلغ اجمالي كمية الاسهم المتداولة نحو 03,158 مليون سهم بمعدل يومي بلغ نحو 61,31 مليون سهم وبارتفاع بلغ نسبته 9,120 في المائة، كما بلغت اجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 1533 صفقة بمعدل يومي بلغ نحو 307 صفقات وبارتفاع بلغت نسبته 0,2 في المائة وجاء في صدارة التداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بنك الخليج بنسبة 4,21 في المائة و1,9 في المائة من الكمية، تلاها بنك الخليج المتحد بنسبة 3,18 في المائة من القيمة 1,30 في المائة من الكمية ثم بنك الكويت الوطني بنسبة 9,7 في المائة من القيمة 2,2 في المائة من الكمية من جهة اخرى كان نصيب قطاع البنوك في المركز الاول اذ حقق نحو 6,32 في المائة من القيمة 0,14 في المائة من الكمية، في حين جاء في المركز الثاني قطاع الاستثمار بنحو 1,20 في المائة من القيمة و8,23 في المائة من الكمية، تلاه في المركز الثالث قطاع الشركات غير الكويتية بنسبة 8,18 في المائة من القيمة 8,30 في المائة من كمية الاسهم المتداولة في السوق من جهة اخرى بلغ اجمالي قيمة الاسهم المتداولة لجميع الفترات حسب نظام البيع الاجل خلال الاسبوع الماضي نحو 1489 مليون دينار كويتي بمعدل يومي بلغ نحو 8,297 الف دينار كويتي وبارتفاع بلغت نسبته 8,5 في المائة عن معدل الاسبوع الذي سبقه، كذلك بلغ اجمالي كمية الاسهم المتداولة نحو

783،8 ملايين سهم بمعدل يومي بلغ 757،1
مليون سهم وبارتفاع بلغت نسبته 4،29
في المائة، كما بلغت اجمالي عدد
الصفقات المبرمة نحو 73 صفقة بمعدل
يومي بلغ نحو 15 صفقة وبارتفاع بلغت
نسبته 7،32 في المائة عن معدل الاسبوع
الذي سبقه